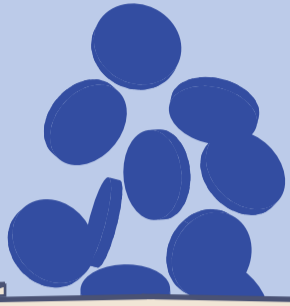
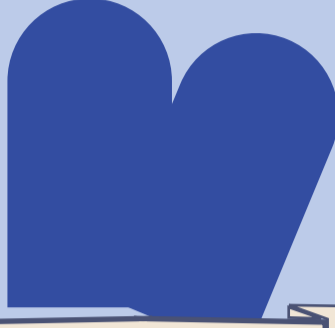


ما هو الدستور؟



٥٩٤ قبل الميلاد

دستور سولون بأثينا اهتم بتنظيم عملية الإنضمام للطبقة الراقية اعتمادا على الثروة بدلا من الدم النبيل وتيسير بعض حقوق العمال.



١٧٩٠ قبل الميلاد

أصدر الملك البابلي تشرينات حمورابي والتي تزيد عن المائتي قانون وقد كانت تتعلق أغلب القوانين بجرائم السرقة والزنى والقتل إلا أن هناك قوانين نصت بوضوح على حماية النساء والأطفال بما يعد من أقدم الوثائق القانونية التي تدافع عن حقوق المرأة والطفل.



٢٣٠٠ قبل الميلاد

ان أقدم قانون معروف لنا حتى الآن ينظم عمل الحكومة أو الجهاز الإداري للدولة وهو في عهد الملك السومري "أوروكاجينا" ملك لكش، وقد أصدر المراسيم التي تحرم استغلال الأغنياء للفقراء واستغلال الكهنة لكافة الناس. و ينص أحد هذه المراسيم على أن الكاهن الأكبر يجب "ألا يدخل بعد هذا اليوم إلى حديقة الأم الفقيرة ويأخذ منها الخشب أو يستولي على ضريبة من الفاكهة"

شوية

٦٢٢ ميلاديا

صحيفة المدينة، تم كتابة صحيفة المدينة فور هجرة النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إلى المدينة المنورة وهو يعتبر أقرب الوثائق التاريخية إلى شكل الدستور المدني الذي نعرفه حاليا، وكان هذا الدستور يهدف إلى تنظيم العلاقة بين جميع الطوائف والجماعات بالمدينة المنورة أو "يثرب"، والتي تتكون من المهاجرين والأنصار والفصائل اليهودية وغيرهم من أهل يثرب من لم يعتنقوا الديانات السماوية.

وقد كان أسلوب إبرام صحيفة المدينة علامة فارقة في التاريخ الإنساني حيث لم يستأثر الرسول عليه الصلاة والسلام أو المسلمون بوضع بنود الصحيفة بل لقد مرت هذه الصحيفة على القبائل اليهودية القاطنة بالمدينة والتجار وغيرهم من أعلام "يثرب" حتى يقرروا بما فيها أو يطلبوا تعديلها ويتوافقوا عليها، وبعد أن أقرها الجميع تم إعلانها على كل سكان المدينة.

وكان من الواضح أن أهم بنود الصحيفة تتعلق بالدفاع المشترك بين جميع الفصائل ضد أي عدوان خارجي على المدينة، فبحسب النص الذي جاء في صحيفة المدينة "وأن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة، وأن بينهم النصح والنصيحة والبر دون الإثم".

يقول المستشرق الروماني جيورجيو: "حوى هذا الدستور اثنين وخمسين بندا، كلها من رأي رسول الله. خمسة وعشرون منها خاصة بأمور المسلمين، وسبعة وعشرون مرتبطة بالعلاقة بين المسلمين وأصحاب الأديان الأخرى، ولاسيما اليهود وعبيدة الأوثان. وقد دُون هذا الدستور بشكل يسمح لأصحاب الأديان الأخرى بالعيش مع المسلمين بحرية، ولهم أن يقيموا شعائرهم حسب رغبتهم، ومن غير أن يتضايق أحد الفقهاء. وضع هذا الدستور في السنة الأولى للهجرة، أي عام ٦٢٣ م. ولكن في حال مهاجمة المدينة من قبل عدو عليهم أن يتحدوا لمجابهته وطرده".

١٢١٥ ميلاديا

وثيقة للحقوق أجبر على توقيعها الملك جون من بعض النبلاء في ١٢١٥ ميلاديا عقب الهزيمة من الفرنسيين، وقد كان السبب الرئيسي لهذه الوثيقة الحد من سلطات الملك وصلاحياته المطلقة والتي اعتبرها النبلاء سببا أساسيا للهزيمة بسبب عدم حكمة الملك ورعوثته، وقد دعم هذه الوثيقة أناس ذى ثقل في الدولة الإنجليزية، وقد ختم الملك الوثيقة في ١٥ يونيو ١٢١٥ مقابل تجديد البارونات العهد له والذي تم فعلا في ١٩ يونيو من ذات العام.

وقد تم تعديل هذه الوثيقة في ١٢١٦ بعد وفاة الملك جون وفي عهد ابنه الملك هنرى الثالث المتوج على العرش وهو ذو تسع سنوات بحذف بند من بنودها، وفي عام ١٢١٧ صدرت وثائق مكملة لوثيقة البارونات وسميت "وثيقة الغابة" وهنا سميت وثيقة البارونات باسم "الماجنا كارتا" لتمييزها عن وثيقة الغابة.

في ١٢٢٥ بلغ هنرى الثالث سن الرشد وقام بجمع وثائق الحقوق وأصدرها في "ماجنا كارتا" جديدة سميت بالميثاق الأعظم، وقد قلص فيها الوثيقة القديمة إلى ٣٧ بندا فقط وكانت مقابل نسبة من المنقولات وقد نص فيها صراحة على أنها تمت طوعا من الملك لا إكراها، وإن كان أتبع ذلك بقرار بعدم تفعيل أى وثيقة قانونية أو حريات إلا بخاتم الملك الخاص مما أدى إلى عدم سريانها حتى العام ١٢٣٧.

وفي ١٢٩٧ أصدر الملك إدوارد الأول الميثاق العظيم مجددا وحدد فيه الحقوق والحريات للشعب مقابل زيادة فى الضرائب، وقد بقى هذا الميثاق الأهم ساريا حتى اليوم فى اللوائح الداخلية الإنجليزية.